محضر الجلسة رقم 240

التاريخ: الإثنين 27 ربيع الآخر 1447هـ (20 أكتوبر 2025م).
الرئاسة: السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب؛
السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ست وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة مساء.
جدول الأعمال: جلسة عمومية مشتركة لمجلسي البرلمان مخصصة لتقديم مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

السيد راشيد الطالبي العلمي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدة والسيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

تطبيقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، نخصص هذه الجلسة المشتركة للاستماع لعرض السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، حول مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

الكلمة للسيدة الوزيرة، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس النواب،
السادة الوزراء،
السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لبسط الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2026، هذه المناسبة السنوية التي، فضلا عن طابعها الدستوري، تعتبر فرصة لتأكيد الحرص المشترك لدى المؤسستين التنفيذية والتشريعية على التعاون والعمل، كل من موقعه، لخدمة المصالح العليا لبلادنا، عبر الوقوف على ما تحقق من منجزات تنموية، واستشراف المستقبل وفق رؤية توازن بين التدبير الأمثل لمقدوراتنا الوطنية، وبين ضرورة الانكباب على تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، وذلك من أجل تسريع مسيرة المغرب الصاعد الذي يضمن لجميع المغاربة الاستفادة من ثمار النمو ومن تكافؤ الفرص على مستوى الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، على ضوء التوجيهات الواردة في خطابي صاحب الجلالة نصره الله، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد وبمناسبة الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة للولاية الحادية عشرة، بتاريخ 10 أكتوبر 2025. ويؤسس هذان الخطابان الساميان، لانطلاقة مرحلةجديدة عنوانها الأكبر تسريع مسيرة المغرب الصاعد وإطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية.

وكما أكد على ذلك جلالة الملك حفظه الله في خطاب العرش، فما حققته بلادنا خلال 26 سنة من حكم جلالته لم يكن وليد الصدفة، وإنما هو نتيجة رؤية بعيدة المدى وصواب الاختيارات التنموية الكبرى، والأمن والاستقرار السياسي والمؤسساتي الذي تنعم به المملكة.

فقد مكنت مسيرة عقدين ونصف من الإصلاحات والتحولات الهيكلية التي تعرفها بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، من تعزيز مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي طبقا للنموذج التنموي الجديد، وبناء اقتصاد تنافسي أكثر تنوعا وانفتاحا، وذلك في إطار ماكرو-اقتصادي سليم ومستقر.

وبفضل هذه الرؤية الملكية الحكيمة التي أطرت هذا المسار، صارت بلادنا اليوم تحظى باقتصاد أكثر صلابة، ونسيج اجتماعي متماسك، في إطار مؤسساتي حديث، موازاة مع تنامي الإشعاع الدولي للمملكة، في ظل الأمن والاستقرار اللذين تزخر بهما، إلى جانب تزايد الدعم الدولي لمبادرة الحكم الذاتي، كحل وحيد للنزاع حول الصحراء المغربية.

وهي مناسبة لتقديم تحية إجلال وتقدير لكل القوات الأمنية والعسكرية بكل تشكيلاتها، من قوات مسلحة، وأمن وطني، ودرك ملكي وقوات مساعدة، ووقاية مدنية، على تجندها الدائم، تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، للدفاع عن وحدة الوطن وأمنه واستقراره.

حضرات السيدات والسادة،

إن تكريس مكتسبات مسار عقدين ونصف من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات المؤسساتية، يقتضي منا اليوم تعبئة أكبر من أجل تسريع إنجاز مختلف الأوراش التنموية لتعزيز مسيرة المغرب الصاعد، بالموازاة مع الانخراط الجدي والمسؤول في إعداد وتنزيل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، بما يمكن من تحقيق تنمية متوازنة لمغرب يسير بسرعة واحدة.

يجب أن نؤسس معا، إلى جانب كل القوى الحية ببلادنا لمرحلة جديدة تتطلب تغييرا ملموسا في العقليات وفي طريقة العمل من خلال ترسيخ ثقافة النتائج والابتعاد عن هدر الموارد والطاقات والإمكانات.

مرحلة تعبئة الذكاء الجماعي لوضع تصور لصياغة الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، عبر الحوار والإشراك المباشر للساكنة المحلية بمختلف الشرائح والفاعلين، بما يمكن من تحديد واقعي للاحتياجات الحقيقية للساكنة،

ومن ترتيب الأولويات، بناء على أثرها على تحسين ظروف عيشهم.

وهذا ما سيمكننا من تجاوز المقاربة المنفصلة عن الواقع المحلي المباشر في تدبير البرامج التنموية، ويمكننا أيضا من المرور إلى السرعة القصوى والتجسيد الحقيقي والفعلي للامركزية واللاتمركز.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 في سياق دولي لازال يغلب عليه عدم اليقين، واقتصاد عالمي يعرف صعوبة في استعادة عافيته بشكل تام، حيث إن معدلات النمو المتوقعة برسم سنتي 2025 و2026 والتي تقدر على التوالي بـ 3,2% و3,1% تبقى غير كافية لاسترجاع النشاط الاقتصادي لزخمه المنشود، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وتراجع التجارة العالمية بفعل التوجهات الحمائية.

كما أن منطقة اليورو، الشريك الاقتصادي الأساسي للمملكة، لازالت تجد صعوبة في استعادة مستويات نموها السابقة، حيث لن يتجاوز النمو الاقتصادي بهذه المنطقة 1,2% هذه السنة، و1,1% سنة 2026.

وفي ظل هذا السياق الدولي المعقد والمتزايد الصعوبة، تواصل بلادنا رسم مسار متفرد، تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مدعومة بقوة مؤسساتها وثبات خياراتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما مكنها من تعزيز قدرتها على الصمود بشكل ملموس، ومن الحفاظ على استدامة توازناتها الماكرو اقتصادية.

فرغم الظرفية الدولية الصعبة وتحولاتها المتسارعة، أظهر اقتصادنا الوطني صمودا كبيرا، مدفوعا بالمسار الإصلاحي الذي يعرفه خلال السنوات الأخيرة والمطبوع بالدينامية والإرادية وبالتقدم المتواصل في العديد من الأوراش المهيكلة الكبرى.

وقد تعززت هذه الدينامية، المستنيرة بالتوجيهات الملكية السامية، عبر التنويع التدريجي لمحركات نمو الاقتصاد الوطني الذي يقوم، إلى جانب تحديث القطاعات الإنتاجية التقليدية، على إعادة تمركز المملكة في قطاعات واعدة على مستوى التجارة الدولية.

كما تندرج في إطار خيارات استراتيجية مدروسة بعناية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وهكذا، من المتوقع أن يسجل اقتصادنا الوطني نموا بـ 4,8%، برسم السنة الحالية، مدعوما بانتعاش قوي للطلب الداخلي، واستعادة نسيجنا الإنتاجي لنشاطه، وكذا التطور الملحوظ لقطاع الخدمات، وهو ما تجسد من خلال التحسن المتواصل للقيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية، خلال السنوات الثلاث الماضية، مسجلة من معدلات نمو انتقلت 3,8% سنة 2022 إلى 4,5% سنة 2024، كما يتوقع أن يتواصل هذا المنحى من الإيجابي برسم سنتي 2025 و2026.

وتعكس هذه الدينامية التي تعرفها القطاعات غير الفلاحية، تحولا بنيويا في هيكلة الاقتصاد الوطني نحو نمو أكثر استقرارا واستقلالية عن العوامل المناخية، مدعوما بالمساهمة المتنامية للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية، من قبيل صناعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة، والصناعات الغذائية والسياحة، التي تشكل رافعة أساسية لاقتصادنا الصاعد، سواء من حيث الاستثمارات أو خلق فرص الشغل.

وهو ما تؤكده المؤشرات القطاعية، لا سيما التحسن الملموس لمؤشر الإنتاج الصناعي، وتواصل دينامية القطاع السياحي، خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، متمثلة في استقبال بلادنا لـ 15 مليون سائح، بارتفاع بـ 14% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2024، ما مكن من تحقيق عائدات تقدر بـ 87,6 مليار درهم، وذلك إلى غاية متم شهر غشت 2025.

كما تتجسد هذه الدينامية، من خلال الزيادة الاستثنائية في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي عرفتها بلادنا، والتي بلغت 39,3 مليار درهم عند متم شهر غشت، بزيادة تقدر بـ 43,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

وقد تعززت هذه النتائج الاقتصادية المشجعة من خلال التحكم في التضخم في حدود 1,1%، عند متم شهر غشت 2025، والتحكم التدريجي في عجز الميزانية الذي تراجع من 5,5% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021، إلى 3,8% سنة 2024، قبل أن يستقر في حدود 3,5% سنة 2025، وهو ما يمثل تراجعا بنقطتين من الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة.

ويندرج مسار المديونية بدوره في هذه الدينامية الإيجابية، من خلال معدل يقدر بـ 67,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2025، أي بتراجع يقدر بـ 0,3 نقطة مقارنة مع السنة السابقة.

ويعود الفضل في تحقيق هذه النتائج إلى التطور الكبير الذي عرفته الموارد الجبائية، التي سجلت تطورا بمعدل سنوي يقدر بـ 11,5% بين سنتي 2020 و2025، منتقلة من 199 مليار درهم إلى 343 مليار درهم، ويُعد ذلك نتيجة مباشرة لتزيل مضامين القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

وقد تعزز هذا الالتزام الثابت للمملكة بالحفاظ على التوازنات الاقتصادية والميزانياتية، من خلال استعادة تصنيفها ضمن فئة "درجة الاستثمار Investment Grade" من طرف وكالة التنقيط الأمريكية "Standard & Poor's"، خلال شتنبر الماضي.

وهو ما يجسد الثقة المتجددة من لدن الشركاء والمستثمرين الدوليين في صلابة مرتكزاتنا الاقتصادية وفعالية الإصلاحات التي تم إطلاقها تحت القيادة الملكية السامية، في سياق دولي صعب عرفت خلاله عدة دول تراجعا في تصنيفها السيادي، بما في ذلك الدول المتقدمة.

وتتيح استعادة بلادنا للتصنيف في فئة "Investment Grade"، عدة امتيازات، لاسيما تيسير الولوج إلى التمويلات الدولية بشروط تفضيلية، مما يقلص من تكلفة الدين العمومي ويعزز ثقة المستثمرين والشركاء الأجانب.

كما يُمكن هذا التحسن على مستوى التصنيف من تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، مساهما بذلك في دعم النمو والاستقرار الماكرو اقتصادي للمملكة بشكل مستدام.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

لقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، على ضوء التوجيهات والتعليمات السامية لجلالة الملك نصره الله، والتي تفضل جلالته بإعطائها من خلال الخطابين الأخيرين على التوالي بمناسبتي عيد العرش المجيد وافتتاح السنة التشريعية.

وتفعيلا للتعليمات والتوجيهات الملكية السامية، تلتزم الحكومة بتنزيل المشروع الكبير "للمغرب الصاعد"، الذي تم وضع معالمه بشكل واضح من لدن جلالته، بهدف تحقيق تنمية وطنية تجمع بين العدالة الاجتماعية والتنمية المجالية المندمجة في خدمة كل المواطنين على قدم المساواة.

ولهذه الغاية، يقوم مشروع قانون المالية لسنة 2026 على أربع أولويات كبرى تتمحور حول ما يلي:

أولا: توطيد المكتسبات الاقتصادية لتعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة؛

ثانيا: إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛

ثالثا: مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية؛

رابعا: مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

بالنسبة للأولوية الأولى المتمثلة في توطيد المكتسبات الاقتصادية من أجل تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة؛ يتوخى المشروع تنزيلها من خلال العمل على تسريع تنفيذ مختلف الأوراش الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية، بغلاف إجمالي للاستثمار العمومي يناهز 380 مليار درهم.

وستحرص الحكومة على توجيه هذا المجهود الاستثماري الكبير لتمويل مشاريع البنيات التحتية في مختلف المجالات، مع إعطاء الأولوية للمشاريع التي تضمن التنمية الترابية وفق مقاربة مجالية مندمجة بكافة جهات المملكة، وذلك تجسيدا للتوجيهات الملكية السامية.

فإلى جانب برامج التأهيل الترابي التي ستشمل بشكل تدريجي مختلف المدن، ستعطى الأولوية لتسريع تنفيذ مشاريع البنية التحتية للنقل واللوجستيك، وذلك وفق رؤية مندمجة.

ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص بتسريع أشغال توسعة المطارات، وتعزيز حضيرة الطيران الوطنية، وتنفيذ المشاريع السككية، لا سيما تمديد خط القطار فائق السرعة إلى مدينة مراكش وتقوية شبكة الطرق السيارة، موازاة مع العمل على إنهاء أشغال ميناء الناظور غرب المتوسط، وتسريع إنجاز مشروع ميناء الداخلة الأطلسي.

كما سيتم العمل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على مواصلة التدابير الرامية إلى تأمين التزويد بالماء الشروب في المناطق التي تعاني من العجز المائي، وهو ما خصص له مجموع اعتمادات يقدر بـ 16,4 مليار درهم في إطار هذا المشروع.

وسيتم في هذا الصدد، مواصلة تنزيل برنامج بناء السدود (16) سدا كبيرا، وبرمجة أشغال بناء سدين كبيرين جديدين، وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى لنقل المياه بين الأحواض المائية (خصوصا من حوض واد لاو واللوكوس إلى حوض أم الربيع مروراً بأحواض سبو وأبي رقراق)، ومواصلة تفعيل خارطة الطريق لمشاريع تحلية مياه البحر، بهدف تأمين تعبئة أكثر من 1,7 مليار متر مكعب سنوياً، إضافة إلى تعزيز التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي وذلك بالموازاة مع تدبير الطلب على الماء واقتصاده وتثمينه.

كما سيتم إيلاء عناية خاصة لتسريع تنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، لا سيما في مجالات الفلاحة والصناعة والسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتحول الرقمي، وتطوير الصادرات.

وستعمل الحكومة، على توطيد مسار التحول نحو استعمال الطاقات الخضراء، عبر تسريع تطوير الطاقات المتجددة، التي صارت تشكل أزيد من 45% من المزيج الكهربائي الوطني، موازاة مع تفعيل عرض المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر.

هذا إلى جانب تطوير استعمال الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة عبر الشروع في إنجاز أول محطة للغاز الطبيعي المسال بميناء الناظور غرب المتوسط، إضافة إلى إنشاء وحدتين لإنتاج الطاقة بتاهدارت باستعمال الغاز الطبيعي، مع تحويل المحطة الحالية بتاهدارت ومحطتي القنيطرة والمحمدية لمحطات تستعمل الغاز الطبيعي عوض الفيول والفحم.

حضرات السيدات والسادة،

المواكبة هذه الجهود على مستوى تنفيذ الاستثمارات العمومية، ستعمل الحكومة على تعزيز دينامية الاستثمارات الخاصة، لا سيما عبر مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال، ودعم الاستثمار الخاص، وتعزيز دور "صندوق محمد السادس للاستثمار" موازاة مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإصلاح القطاع المالي، مع إعطاء الأولوية للمشاريع المنتجة للقيمة المضافة والمناصب الشغل.

ولهذه الغاية، سيتم العمل على مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، بشكل يضمن تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ودعم المقاولات الناشئة والصغرى والمتوسطة، وتوفير آليات تمويل مبتكرة، تسهم في تعزيز الدينامية الاقتصادية، وخلق فرص الشغل.

وقد شهدت سنة 2025 تسريع المصادقة على عدد من المشاريع الاستثمارية الخاصة، لاسيما في قطاعات السيارات الكهربائية، وسلاسل القيمة المرتبطة بالانتقال الطاقي.

وفي هذا الصدد، فقد صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات على 250 مشروع استثماري وملحق لاتفاقيات الاستثمار، بقيمة استثمارية إجمالية تقدر بـ 414 مليار درهم تروم إحداث أزيد من 65.000 منصب شغل مباشر، و110.000 منصب شغل غير مباشر.

وانسجاما مع ما سبق، ستواصل الحكومة تنزيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، من خلال التركيز على تسريع رقمنة وتبسيط المساطر الإدارية، وتعميم إنشاء المقاولات عبر الانترنت، ومواصلة تنزيل الإصلاح الجبائي بشكل يضمن نظاما ضريبيا متوازنا ومستقرا يعزز ثقة المستثمرين، موازاة مع تعزيز أدوار المراكز الجهوية للاستثمار كفاعل محوري في خدمة المستثمرين.

كل ذلك بهدف تحسين جودة الخدمات العمومية المرتبطة بالاستثمار وتسهيل ولوج المستثمرين لهذه الخدمات، بما يعزز مكانة المغرب وجاذبيته كوجهة استثمارية.

وفي نفس الإطار، تولي الحكومة عناية خاصة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي تعتبر من أهم مصادر التشغيل في نسيجنا الإنتاجي، وذلك من خلال تدابير هادفة، ستكلف مجهودا ماليا يفوق 2 مليار درهم، تقوم أساسا على تفعيل آلية جديدة للمساعدة التقنية لهذه المقاولات والدعم المالي لاستثماراتها من أجل إحداث مناصب الشغل وتحقيق العدالة المجالية، إضافة إلى مواكبتها من أجل تسهيل ولوجها للتمويلات وللصفقات العمومية.

ووفق نفس المقاربة التي ترمي إلى دعم تشغيل الشباب، ستعمل الحكومة على تعميم التكوين بالتدرج ليشمل 200 ألف شاب وشابة خلال الموسمين 2025-2026 ثم 2026-2027، إلى جانب إرساء الجسور بين أسلاك التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي وتطوير التكوين بالتناوب، ومكافحة الهدر المدرسي عبر تعزيز مدارس الفرصة الثانية.

كما ستعمل الحكومة على تكثيف جهودها لإدماج الشباب والنساء في سوق الشغل، عبر الرفع من عدد المستفيدين من البرامج النشيطة للتشغيل، موازاة مع مواصلة التدابير الرامية إلى التخفيف من وقع الجفاف على التشغيل بالمجال القروي والحد من فقدان مناصب الشغل بالقطاع الفلاحي، إلى جانب تطوير الفلاحة التضامنية، التي تستهدف بشكل رئيسي المساعدين الأسريين العاطلين عن العمل بالمناطق المتضررة من الجفاف.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتمثل الأولوية الثانية لمشروع قانون المالية لسنة 2026 في إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة. تجسيدا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد، وبمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، بتاريخ 10 أكتوبر 2025، ستعمل الحكومة على إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة.

هذه المبادرة التي تقوم على التنسيق الأمثل بين السياسات العمومية الوطنية والأولويات على الصعيد المحلي، تترجم الإرادة الملكية السامية بتكريس تنمية متوازنة شاملة ومتضامنة تشمل كل جهات المملكة.

كما تروم التحسين الملموس للظروف المعيشية لكل المواطنين على قدم المساواة وتوجيه المجالات الترابية نحو التنويع الاقتصادي المستدام، بما يضمن تجسيد طموح المغرب الصاعد الذي يسير بسرعة واحدة.

وهكذا، فإن الهدف من تنزيل هذا الجيل الجديد من البرامج يكمن في تعزيز المكتسبات، وتسريع التحولات الجارية، والتجاوب بطريقة تشاورية وفعالة مع التحديات المتصاعدة، من خلال ترجمة فعلية للجهوية المتقدمة كخيار استراتيجي للمملكة.

كما تتوخى ضمان وقع الاستثمارات العمومية بشكل فعلي وقابل للقياس، خصوصا فيما يتعلق بإحداث مناصب الشغل وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وتقوم هذه المقاربة الجديدة على ثلاثة أبعاد متكاملة:

البعد الأول يُحيلُ على التنمية بمفهومها الشامل الذي يجمع بين دينامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبشري.

وفي هذا الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، يقوم هذا المرتكز على أربعة محاور أساسية، تهدف إلى:

- دعم التشغيل، عبر تثمين المؤهلات الاقتصادية المحلية؛
- تقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالي التربية والتعليم والرعاية الصحية، بما يصون كرامة المواطن ويكرس العدالة المجالية، وذلك عبر سد الخصاص المسجل كميا ونوعيا، وضمان الولوج المنصف لكل المواطنين للخدمات الأساسية؛
- اعتماد تدبير استباقي ومستدام للموارد المائية؛
- التأهيل الشامل للمجال الترابي في تداخل وتناغم مع المشاريع المهيكلة التي أطلقتها بلادنا، بغية تعزيز الالتقائية بين السياسات القطاعية والحاجيات على مستوى المجالات الترابية. هذا مع إيلاء عناية خاصة للمناطق الجبلية والواحات والتفعيل المعقلن لآليات التنمية المتوازنة للسواحل الوطنية، وتطوير المراكز القروية الناشئة، وذلك طبقا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة، نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية.

البعد الثاني يتعلق بالطابع المجالي، وينبني على استثمار خصوصيات ومؤهلات كل منطقة عبر:

- تحديد الحاجيات ذات الأولوية؛
- إشراك كل مكونات المجتمع المحلي؛
- اعتماد مقاربة تصاعدية تتيح للساكنة التمكن والاستفادة من مسار التنمية على الصعيد المحلي؛
- تكريس اللاتمركز واللاتركيز، وفق منظور للحكامة المجالية المندمجة،

التي تضمن التنزيل الأمثل للسياسات العمومية.

أما البعد الثالث فيتعلق بالطابع المندمج، والذي يكرس نمطا جديدا للحكامة يروم ضمان الالتقائية بين البرامج التي يشرف عليها مختلف المتدخلين بغية تحسين الظروف المعيشية للمواطنين بكافة المجالات الترابية.

وسيتم تجسيد هذه المقاربة من خلال:

- إحداث حساب خصوصي للخزينة من أجل ضمان التقائية التمويلات المخصصة لهذه البرامج؛

- اعتماد حكامة مندمجة مرنة وشفافة قائمة على انتقاء البرامج وفق أثرها على تحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مع وضع آليات تتبع وتقييم هذا الأثر؛

- وضع آليات تتيح للمواطنين استعمال التكنولوجيا الرقمية لتتبع تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التي سيتم تنزيلها؛

- ضمان الشفافية والمراقبة عبر إشراك مختلف المؤسسات الدستورية وهيئات الرقابة: الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الأعلى للحسابات، والمفتشية العامة للمالية...

وستعرف سنة 2026 إعداد برنامج أولوي يتضمن عقودا بأهداف واضحة قابلة للقياس، كما يحدد العمليات التي سيتم إنجازها، حيث سيعطي هذا البرنامج الأولوية للعمليات التي يمكن إنجازها على المدى القصير، مستهدفة في هذه المرحلة الأولية المناطق القروية والجبلية التي تعاني من الهشاشة، خصوصا من خلال مشاريع فك العزلة بهذه المناطق، وضمان الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى رأسها الصحة والتعليم والماء، إلى جانب دعم المشاريع المدرة للدخل.

وفي نفس الإطار، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، ستعطى الأولوية خلال سنة 2026 لتنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة، حيث إنه على ضوء التشخيص الترابي الشامل الذي مكن من تحديد 542 مركزا قرويا ناشئا، عملت الحكومة على إعداد برنامج أولوي يهم 77 مركزا قرويا ناشئا يُغطي مجموع التراب الوطني، وذلك بتنسيق مع مختلف الفاعلين المحليين. وسيتم التركيز خلال سنة 2026 على تسريع تنزيل مخططات عمل تتعلق بمشاريع ترابية تهم 36 مركزا قرويا ناشئا نموذجيا بكلفة إجمالية تبلغ 2.8 مليار درهم.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

وفي نفس الإطار، ومواكبة لهذه الدينامية التي تم إطلاقها من أجل التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمجالية، ستكثف الحكومة جهودها خلال سنة 2026 لتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة في قطاعي الصحة والتعليم.

حيث سيتم تعزيز المجهود الميزانياتي المخصص للقطاعين، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، بغلاف مالي إجمالي يقدر ب 140 مليار درهم، بزيادة تقدر بـ 21 مليار درهم مقارنة مع سنة 2025، وذلك موازاة مع إحداث أزيد من 27.000 منصب مالي لفائدة القطاعين.

وعليه، ستواصل الحكومة العمل على سد الخصاص المسجل في المنظومة الصحية الوطنية، عبر تسريع برنامج تأهيل العرض الصحي، خصوصا من خلال دخول المركزين الاستشفائيين الجامعيين للخدمة بكل من أكادير والعيون، المبرمج برسم السنة الحالية، والتسريع بأشغال بناء وتجهيز المركز الاستشفائي ابن سيناء بالرباط، في أفق افتتاحه المرتقب بداية سنة 2026، إلى جانب مواصلة أشغال بناء المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من بني ملال وكلميم والرشيدية.

وموازاة مع ذلك، سيتم إطلاق عملية إصلاح وتحديث 90 مستشفى بكافة جهات المملكة، بكلفة إجمالية تناهز 3,3 ملايير درهم كما سيتم إطلاق المرحلة الثانية من تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، التي تهدف إلى إعادة تأهيل 1.600 مركز المتبقية على مدى ثلاث سنوات، بكلفة إجمالية تُعادل 6,9 ملايير درهم، وذلك بعد استكمال المرحلة الأولى التي تهم حاليا حوالي 1400 مركز صحي بكلفة إجمالية تقدر ب 6,4 ملايير درهم.

وفي نفس الإطار، ستواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى تثمين الموارد البشرية وتطويرها، ومواصلة تعزيز حكامة المنظومة الصحية الوطنية، خاصة من خلال تفعيل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وكذا التفعيل التدريجي للمجموعات الصحية الترابية بالإضافة إلى تنزيل النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج على مستوى مختلف مستشفيات المملكة.

وقد خصصت الحكومة ميزانية إجمالية تناهز 42,4 مليار درهم لقطاع الصحة، برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، وهو ما يمثل زيادة تقدر بحوالي 10 ملايير درهم، إضافة إلى إحداث 8.000 منصب مالي لفائدة القطاع، أي بزيادة 1.500 منصب مقارنة بسنة 2025.

حضرات السيدات والسادة،

في إطار نفس الدينامية التي تم إطلاقها، سيتم إيلاء عناية خاصة لتقوية الخدمات الاجتماعية الأساسية من خلال الحرص على الارتقاء أيضا بالتعليم، لا لكونه من الحقوق الأساسية وحسب، بل باعتباره مدخلا أساسيا لتأهيل الرأسمال البشري المنتج والمؤهل للانخراط بشكل فعال في المسار التنموي لبلادنا.

وفي هذا الإطار، ستعمل الحكومة خلال سنة 2026، على التسريع بتعميم التعليم الأولي، عبر إحداث ما يقارب 4800 قسم جديد برسم الدخول المدرسي 2026-2027، ليبلغ عددها الإجمالي ما يناهز 40.000 قسم، وليتجاوز بذلك العدد المتوقع للمستفيدين من التعليم الأولي مليون تلميذ

وتلميذة.

كما ستواصل الحكومة تحسين جودة التكوين عبر توسيع مدارس الريادة لتشمل 6626 مدرسة ابتدائية و1286 إعدادية، خلال الموسم الدراسي 2026-2027، في أفق تعميمها الكلي خلال الفترة 2027-2028.

هذا بالإضافة إلى تعزيز العرض المدرسي من خلال افتتاح 170 مؤسسة تعليمية جديدة، برسم الدخول المدرسي 2026-2027، وإطلاق أشغال بناء 193 مؤسسة تعليمية برسم سنة 2026. وذلك بالموازاة مع تعزيز خدمات دعم التمدرس، عبر تحسين ظروف الإيواء والإطعام على مستوى الداخليات ومؤسسات "دار الطالبة"، وكذا توسيع النقل المدرسي لفائدة 730.000 تلميذ وتلميذة في أفق سنة 2027.

ولهذه الغاية، فقد خصصت الحكومة غلافا ماليا إضافيا يقدر بـ 11,5 مليار درهم لقطاع التربية والتعليم، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع أزيد من 97 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026، إضافة إلى إحداث 19.344 منصب مالي لفائدة القطاع.

وإدراكا من الحكومة لأهمية اندماج بلادنا في مجتمع المعرفة وتطوير قدرات البحث العلمي وتسخير نتائجه لدعم جاذبية وتنافسية القطاعات الإنتاجية، فسيتم العمل خلال سنة 2026، على مواصلة تنزيل الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج للجامعة المغربية والنهوض بمستوى مواردها البشرية، وملاءمة البحث العلمي مع الأولويات الوطنية ومتطلبات سوق الشغل.

وقد خصصت الحكومة ميزانية إجمالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي تقدر بما يزيد عن 173 مليار درهم برسم السنة المالية 2026.

ويعرف قطاع التكوين المهني بدوره دينامية تطور مهمة، حيث عرف الدخول المدرسي 2025-2026 استقبال 686.522 متدربا مقابل 678.605 متدربا خلال الموسم السابق.

وتكريسا لهذه الدينامية، فقد تم تعزيز البنية التحتية للقطاع بشكل ملموس من خلال إحداث 27 معهدا جديدا، ليرتفع بذلك عدد مؤسسات التكوين العمومية إلى 798 مؤسسة، بالإضافة إلى 1.596 مؤسسة خاصة مرخصة. هذا إلى جانب افتتاح ثلاث مدن جديدة للمهن والكفاءات على مستوى كل من جهات الداخلة واد الذهب ومراكش آسفي، وكلميم واد نون ليبلغ بذلك عددها 10 مدن، علما أن الأشغال بالمدينتين المتبقيتين توجد الآن في طور الاستكمال.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتمثل الأولوية الثالثة لمشروع قانون المالية لسنة 2026 في مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية.

إن حرص الحكومة منذ تنصيبها على تكريس أسس الدولة الاجتماعية، وإن كان بالأساس يروم معالجة مختلف أوجه النقص الاجتماعي المسجل وتحقيق العدالة الاجتماعية، فإنه في عمقه نابع من الأهمية التي يكتسيها الاستثمار في الرأسمال البشري، باعتباره العمود الفقري لكل السياسات العمومية.

وفي هذا الصدد، فقد نجحت الحكومة في تعميم الحماية الاجتماعية، وفق الأجندة والأهداف المحددة لها طبقا للقانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، مع اتخاذ كافة التدابير التنظيمية والمؤسساتية والمالية لإنجاح هذا الورش المجتمعي الكبير.

وهكذا، فقد تم تحقيق تقدم كبير على مستوى تعميم منظومة الاستهداف على الصعيد الوطني، حيث عرف السجل الاجتماعي الموحد تسجيل 5,3 ملايين أسرة، أي ما يعادل 19,6 مليون شخص، وذلك إلى حدود منتصف شهر شتنبر 2025 وهو ما يمثل حوالي 51% من الساكنة.

كما يتم العمل على تطوير هذه المنظومة من أجل استهداف أمثل للفئات المستحقة للاستفادة من البرامج الاجتماعية.

وسيتواصل خلال سنة 2026 تنزيل التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، خاصة من خلال تحمل ميزانية الدولة لاشتراكات حوالي 11 مليون مواطن من الفئات المعوزة.

وفي هذا الإطار، فقد بلغت هذه الاشتراكات ما مجموعه 26 مليار درهم منذ إطلاق نظام "أمو تضامن"، وستناهز 10,5 ملايير درهم برسم سنة 2026.

أما بالنسبة للدعم الاجتماعي المباشر، فقد بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا النظام، ما يقارب 4 ملايين أسرة، عند متم شهر شتنبر من السنة الحالية، ليبلغ مجموع الإعانات الممنوحة في إطار هذا النظام 44,6 مليار درهم منذ إطلاقه.

كما سيتم الرفع من القيمة الشهرية لإعانات الأطفال بمبالغ تتراوح بين 50 و100 درهم لكل طفل من الأطفال الثلاثة الأوائل.

وستتم مواكبة هذه الزيادة من خلال تفعيل الإعانة الخاصة بالأطفال اليتامى والأطفال المهملين نزلاء مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

ولهذه الغاية، فقد عملت الحكومة على تعبئة غلاف مالي إجمالي يقدر بـ 29 مليار درهم برسم سنة 2026. كما سيتم تعزيز الموارد المالية المخصصة لهذا البرنامج ودعم تمويله، عبر تمديد تطبيق المساهمة الاجتماعية للتضامن برسم هذا المشروع.

كما سيتواصل العمل على تفعيل باقي مرتكزات تعميم الحماية الاجتماعية، لا سيما توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد وتعميم التعويض عن فقدان الشغل.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

موازاة مع تعميم الحماية الاجتماعية، ستواصل الحكومة مجهوداتها لدعم القدرة الشرائية، والتي بلغت النفقات المخصصة لها ما يناهز 116 مليار درهم خلال الفترة بين 2022 و2025، وذلك لضمان استقرار أسعار المواد الأساسية، ودعم مهني النقل حفاظا على استقرار تكاليف النقل، موازاة مع

دعم المكتب الوطني للماء والكهرباء بميزانية إجمالية بلغت 17 مليار درهم للحفاظ على استقرار فاتورة استهلاك الكهرباء.

وهو المجهود الذي سيتواصل من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، عبر تخصيص ما يعادل 14 مليار درهم لدعم القدرة الشرائية للأسر وضمان استقرار أسعار المواد الأساسية.

تنضاف إلى هذه المجهودات المكاسب المحققة في إطار الحوار الاجتماعي الذي استفاد منه الأجراء بالقطاعين العام والخاص وكذا المتقاعدين بكلفة إجمالية تقدر بـ 48 مليار درهم برسم الفترة ما بين 2022 و2026، بما في ذلك مراجعة نظام الضريبة على الدخل هذا، إضافة إلى الزيادة في الحد الأدنى القانوني للأجور في النشاطات الفلاحية وغير الفلاحية في القطاع الخاص.

كما تعمل الحكومة على تعزيز العرض السكني وتوفير ظروف معيشية لائقة للأسر، لا سيما من خلال برنامج الدعم المباشر لاقتناء السكن الرئيسي الذي استفاد منه، منذ إطلاقه سنة 2024، أزيد من 68.000 أسرة إلى غاية منتصف شهر أكتوبر، ليصل المبلغ الإجمالي للمساعدات ما يفوق 5,6 ملايير درهم.

وفي نفس الإطار، تواصل الحكومة مجهوداتها الرامية إلى القضاء على السكن غير اللائق، خصوصا من خلال برنامج "مدن بدون صفيح" الذي مكن من تحسين ظروف سكن ما يناهز 362.275 أسرة من مجموع 496.965 أسرة مستهدفة، وإعلان 62 مدينة بدون صفيح من أصل 85 مدينة معنية بهذا البرنامج.

كما ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل للمناطق المتضررة من زلزال الحوز، من أجل إعادة بناء المساكن المنهارة كليا أو جزئيا، وإعادة تأهيل البنيات التحتية الأساسية المتضررة، وإنجاز مشاريع البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية بهذه المناطق، موازاة مع إحداث المنصات الجهوية لتخزين الاحتياطيات من المواد الأساسية لمواجهة الآثار السلبية للكوارث الطبيعية.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

تتمثل الأولوية الرابعة للمشروع في مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية. وفي هذا الإطار، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، يضع مشروع قانون المالية لسنة 2026، على رأس أولوياته تحسين نجاعة الاستثمار العمومي وتكريس الالتقائية والتوطين المجالي لتدبير السياسات العمومية.

ولهذه الغاية يعتبر إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، من أهم الأوراش التي تعتزم الحكومة تفعيلها.

ويجسد هذا الإصلاح تحولا عميقا في نموذج حكامة السياسات العمومية؛ يتوجه بشكل أكبر نحو المساءلة وتحقيق النتائج، إضافة إلى تكريس الالتقائية والتوطين المجالي لتدبير هذه السياسات.

ويروم هذا الإصلاح تحقيق ثلاثة أهداف كبرى، تتمثل في تحسين نجاعة أداء السياسات العمومية من خلال إدراج المؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو من إعانات الدولة، ضمن مقاربة التدبير الميزانياتي القائم على النتائج، وتعزيز استدامة المالية العمومية (من خلال اعتماد قواعد الحكامة والانضباط الميزانياتي)، موازاة مع تقوية دور البرلمان، خصوصا عبر تعزيز انخراطه في إعداد وتنفيذ قوانين المالية.

وستتم مواكبة هذا الإصلاح من خلال تطوير نظام معلوماتي مندمج، يروم التدبير الأمثل للإنفاق العمومي على المستوى الترابي، ويضمن توزيعا أكثر فعالية للنفقات، يرتبط أساسا بمدى تأثيرها الإيجابي على تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

وفي نفس الإطار، ستواصل الحكومة خلال سنة 2026، العمل على تنزيل ورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية عبر تسريع عمليات إعادة الهيكلة الرامية إلى ترشيد المحفظة العمومية، وإعادة توجيه تدخلها نحو مهامها الاستراتيجية، وتعزيز أدائها الاقتصادي والاجتماعي، وتقليص اعتمادها على ميزانية الدولة عبر تطوير آليات تمويل أكثر تنوعا ونجاعة.

كما ستعمل الحكومة على تنزيل مختلف الأوراش المرتبطة بإصلاح الإدارة، بما يضمن تكريس القرب من المواطنين وتعزيز نجاعة العمل العمومي، وتفعيل مقاربة التنمية الترابية المندمجة، موازاة مع مواصلة تنزيل ورش اللاتمركز الإداري وتحديث البنيات الإدارية.

ومن جانب آخر، تولي الحكومة أهمية خاصة لإصلاح منظومة العدالة، من خلال التركيز على إصلاح مدونة الأسرة، وتقريب العدالة من المواطنين عبر مراجعة الخريطة القضائية، وتوسيع الاختصاصات الترابية والوظيفية للمحاكم، وتطوير الرقمنة بما يعزز الأمن القانوني للمملكة وجاذبيتها.

ومن أجل ضمان تمويل مستدام لمختلف الأوراش الهيكلية، والاستراتيجيات القطاعية، والمشاريع الكبرى، والجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، التي ترسم معالم المغرب الصاعد؛ ستحرص الحكومة، من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2026، على الحفاظ على توازنات ماليتنا العمومية، وتعزيز استدامتها بما يُمكن من ترسيخ السيادة المالية الوطنية، وتعزيز ثقة الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين والدوليين.

وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة تنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بإصلاح القانون الجبائي، وتحسين تحصيل الموارد، إلى جانب التدبير المعقلن للنفقات.

ومن المتوقع أن تمكن هذه المجهودات من مواصلة تقليص العجز الميزانياتي والذي من المتوقع أن يبلغ 3% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة 2026، مقابل 3,5% برسم توقعات نهاية السنة الحالية، مع خفض معدل لمديونية إلى حدود 66% من الناتج الداخلي الخام.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

من خلال تنزيل مختلف الأوراش والاستراتيجيات والإصلاحات المبرمجة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026، وأخذا بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالسياق الوطني وكذا الظرفية الاقتصادية لدى شركائنا التجاريين الرئيسيين، وانعكاساتها على دينامية النشاط الاقتصادي الوطني، تهدف الحكومة إلى تحقيق نمو اقتصادي يقدر بـ 4,6%، وذلك بناء على الفرضيات التالية:

- معدل التضخم في حدود 2%؛
- ارتفاع الطلب الخارجي، خارج الفوسفاط ومشتقاته، بـ 2,3%؛
- محصول زراعي في حدود 70 مليون قنطار؛
- متوسط سعر غاز البوتان: 500 دولار للطن.

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

كانت تلكم أهم التوجهات التي جاء بها مشروع قانون المالية لسنة 2026 والتي نحرص من خلالها على تعزيز المكتسبات التي راكمتها بلادنا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، خلال أزيد من ربع قرن من حكم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما نسعى من خلال هذا المشروع إلى إعطاء الأولوية لتسريع مسار المغرب الصاعد والتنزيل التشاركي للجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة، إلى جانب توطيد أسس الدولة الاجتماعية. وكل ذلك في إطار التوازن الضروري بين تفعيل هذه الأولويات ومواصلة مسار تعزيز استدامة ماليتنا العمومية.

ومن الأكيد أن عرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026، يشكل مناسبة للارتقاء بالعمل المشترك بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية بروح وطنية ونكران ذات، وذلك من أجل تقديم الحلول الواقعية والفعالة، التي تستجيب للرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله، بما يمكن من ترصيد المكتسبات المحققة، وبما يضمن استفادة الجميع من ثمار النمو، وتكافؤ الفرص بين أبناء المغرب الموحد في مختلف الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية ".

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا على حسن تعاونكم

ورفعت الجلسة.